

## النظم الانتخابية

تختلف وسائل إسناد السلطة من دولة لأخرى ، ومن نظام سياسي لأخر ، إلا أنها تنحصر في نوعين رئيسيين ، يتمثل أحدهما في الوسائل الديمقراطية، بينما يتمثل الآخر في وسائل غير ديمقراطية. الوسائل غير الديمقراطية هي الوراثة والاختيار الذاتي لشخص الحاكم والانقلاب . أما الوسائل الديمقراطية فتتمثل أساسا في الانتخاب الذي يعد الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة ، مما جعله يحتل مكانة بارزة ، إذ اهتمت به مختلف الأنظمة السياسية وفقهاء القانون الدستوري على وجه الخصوص وصدرت التشريعات المنظمة لأحكامه ، حتى أصبح مجال الانتخابات يمثل نظاماً مستقلاً .

و إذا كان الانتخاب من بين الطرق الديمقراطية لإسناد السلطة أو البقاء فيها ، فإنه لا يمكن أن يكتسب هذه القيمة إلا إذا أقرت بوجود نظام انتخابي عادل يضمن للمناخب حق الاقتراع ، وللمترشح حق الترشح الحر ، و يحقق المساواة بين الناخبين من جهة ، والمترشحين من جهة أخرى ، فهو عماد الديمقراطية النيابية ، والركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي وإداري و اجتماعي ، و بذلك فإن إفساده يؤدي الى فساد الديمقراطية أو انحطاطها .

إلا أن إسناد السلطة عن طريق الانتخاب لا يعني حتماً أن النظام أصبح ديمقراطياً ، فلنكتفي بتحقيق ذلك وحب أن يكون مبنياً على مجموعة من المبادئ والأسس تجعله يحقق تمثيلاً حقيقياً لإرادة الشعب من خلال هيئات تمثيلية تعكس مكونات الأمة " مرآة الأمة " .

ويضطلع النظام الانتخابي بتنظيم عملية الانتخاب وتحديد الطرق والأساليب المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين ، وفرز النتائج وتحديدتها ، فهو ينظم عملية الانتقال السلمي للسلطة أو البقاء فيها . فالنظام الانتخابي بالمعنى الواسع ، يحوّل الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد مخصصة للأحزاب السياسية و المترشحين الأحرار ، فهو بذلك يُعد الدعامة الأساسية للديمقراطية وأساس الحكم فيها ، والركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي وإداري و اجتماعي ، وقوام السلطة ومصدر شرعيتها ، مما يجعل عملية اختيار النظام الانتخابي من بين أهم القرارات المتخذة في الدول الديمقراطية .

ومن المعروف انه توجد العديد من الأنظمة الانتخابية وهي تختلف من حيث تطبيقاتها من دولة إلى أخرى، تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنظم حسب طبيعة وواقع النظام السياسي لكل دولة ، كما قد تختلف داخل الدولة الواحدة من وقت لآخر وذلك حسب الظروف التي تمر بها الدولة نفسها .

و يمكن تصنيف الأنظمة الانتخابية إلى ثلاث عائلات كبيرة وهي : نظام الأغلبية ، و نظام التمثيل النسبي ، وأخيرا النظم المختلطة والتي تجمع بين نظام الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي .

## I نظام الأغلبية :

ويقصد بالانتخاب بالأغلبية أن المرشح -أو القائمة -الحاصل على أغلبية الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية الواحدة هو الفائز والذي يليه في الترتيب يعتبر خاسراً ، و لنظام الأغلبية عدة صور وأشكال يمكن حصرها في نوعين رئيسيين هما :

- نظام الأغلبية البسيطة (النسبية) (système majoritaire simple)
- نظام الأغلبية المطلقة (système majoritaire absolue)

### 01 - نظام الأغلبية البسيطة ( النسبية ) :

نظام الأغلبية البسيطة هو نظام انتخاب يفوز بموجبه المرشح -أو القائمة - الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها . كما قد يكون بالقائمة وبالأغلبية النسبية .

#### أ- نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة ( النسبية ) :

حسب هذا النظام يعتبر المرشح الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات فائزاً في الانتخابات ، حتى ولو كان عدد الأصوات التي حصل عليها باقي المترشحين يزيد عن عدد الأصوات التي حصل عليها هذا المرشح. تعتبر إنجلترا هي منشأ هذا النظام والذي مازال يطبق فيها إلى اليوم ، كما يطبق في البلدان المتأثرة بها من الناحية التاريخية مثل كندا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا التي انتقلت إلى نظام التمثيل النسبي في عام 1993؛ وكذلك في الدول الكاريبية وفي بعض الدول الآسيوية مثل الهند و باكستان و بنغلادش والنيبال وماليزيا ، وفي ثماني دول أفريقية من المستعمرات البريطانية السابقة. وعموماً فإن سبعين دولة (70) من أصل 211 دولة تُجرى فيها الانتخابات تستعمل نظام الانتخاب الفردي .

وإذا كان نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية ، يتسم بالبساطة في التطبيق ، إذ تُعرف النتائج في الدورة الأولى ودون عناء كبير، فإن هذا النظام تعرض للدراسة والتحليل واستخلاص النتائج المترتبة عن تطبيقه منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى اليوم ، وظهر من خلال هذه الدراسات التي أُجريت خاصة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية انه توجد نتيجة أساسية تترتب عن تطبيق هذا النظام تتجلى في وجود تلازم بين تطبيق نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية وظاهرة الثنائية الحزبية.<sup>1</sup>

#### -مزايا و عيوب نظام الأغلبية البسيطة :-

لهذا النظام العديد من المزايا يمكن إجمالها في ما يلي :

- البساطة و الوضوح .

<sup>1</sup> - عبد الغني بسيوني عبد الله ، أنظمة الانتخاب في مصر والعالم ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1990 ، ص 44 .

- تكوين معارضة متماسكة .

- يمنع الأحزاب المتطرفة من الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخاب .

- يحافظ على الصلة بين الناخب و المنتخب .

أما عيوب هذا النظام فهي :

- فقدانه لعدالة التمثيل ، وإهدار الأصوات التي منحت للمترشحين الخاسرين .

- استبعاد الأقليات والنساء من التمثيل .

- سهولة التلاعب بالدوائر الانتخابية .

- قد يؤدي إلى إفساد أسس النظام النيابي و تشويه الرأي العام يقود أحيانا إلى نتيجة في غاية الغرابة ، تتمثل في فوز حزب ما بأغلبية المقاعد ، رغم حصوله على نسبة من الأصوات أقل من النسبة التي حصل عليها الحزب الذي حصل على عدد أقل من المقاعد . وهذا ما يؤدي إلى أن يتولى حزب الأقلية مقاليد الحكم ، مما يؤدي إلى إفساد النظام النيابي . كما يشوه الرأي العام الذي يعتبر المجلس النيابي هو المرأة الصادقة المعبرة عنه.<sup>1</sup>

وقد حدثت هذه النتيجة عدة مرات في إنجلترا التي تطبق نظام الأغلبية النسبية منذ قرن ونصف

تقريبا وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم : (01) : نتائج الانتخابات البريطانية

1929			1910		
عدد المقاعد	نسبة الأصوات %	الحزب	عدد المقاعد	نسبة الأصوات %	الحزب
289	37.5	العمال	275	43.1	الأحرار
262	37.95	المحافظون	273	47	المحافظون

ب - نظام الانتخاب بالقائمة وبالأغلبية النسبية:

كما سبق وان اشرنا فإن نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية له عدة تفرعات مرتبطة بطريقة عرض المترشحين، فهو قد يكون على أساس القائمة إذا كانت الدائرة الانتخابية كبيرة نسبيا و تُمثل بأكثر من ممثل، هذه القوائم إما أن تكون مغلقة، وفي هذه الحالة لا يستطيع الناخب أن يفاضل إلا بين قوائم الأحزاب المشاركة أو القوائم الحرة، دون إمكانية الاختيار من بين المترشحين المدرجين في كل قائمة. كما يمكن أن تكون هناك إمكانية المزج بين القوائم ، وفي هذه الحالة يمكن للناخب أن يختار عدد من المترشحين ويكون قائمة جديدة تضم المترشحين الذين يراهم مؤهلين لتمثيلية في

<sup>1</sup> - عبد الغني بسيوني عبد الله ، أنظمة الانتخاب في مصر والعالم ، المرجع السابق ، ص 65 .

المجلس المنتخب . وفي هذه الطريقة يتمتع الناخب بقدر كبير من الحرية ،فهو يفاضل بين القوائم الحزبية من جهة ، و بين مختلف المترشحين من جهة أخرى .

### أولاً :الانتخاب بالقائمة المغلقة :

في حالة الانتخاب بالقائمة المغلقة وبالأغلبية النسبية ،للساخب صوت واحد يمنحه لقائمة انتخابية واحدة جامدة ، وبموجبه تفوز القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة بكل مقاعد الدائرة الانتخابية ، بغض النظر عن عدد مجموع الأصوات التي حصلت عليها باقي القوائم المشاركة في الانتخابات .

وقد طُبق هذا النظام في فرنسا سنة 1848 و1871<sup>1</sup> ، ويطبق حالياً في جيبوتي وسنغافورة وتونس والسنيغال<sup>2</sup> . و هو كغيره من مختلف الأنظمة الانتخابية المطبقة في العالم له العديد من الايجابيات والسلبيات ، إلا أن محدودية تطبيقه تجعل من عملية تقييمه لا تعتمد على النتائج الميدانية لتطبيقه بقدر ما هي تحليلات نظرية لفقهاء القانون الدستوري ،والتي من الصعب القول أنها نتائج لا تقبل الجدل .

### - مزايا و عيوب نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة وبالأغلبية النسبية :

من أهم المزايا التي يتميز بها هذا النظام راجعة لكونه نظام أغلبية نسبية من جهة ، ومن جهة أخرى كون هذا النظام يُطبق على قوائم مغلقة ، هذه المزايا هي :

- يمتاز نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة وبالأغلبية النسبية بالبساطة و الوضوح ،فهو غير معقد من حيث الإجراءات .كما ينتج عنه معركة انتخابية واضحة بالنسبة للناخب الذي يفاضل بين مبادئ وبرامج حزبية محددة ، مما يؤدي إلى زيادة اهتمام الناخبين بالمسائل الوطنية العامة .

- يرفع من قيمة الدور الذي يقوم به الناخب ، ويزيد من أهمية صوته الانتخابي ،لأن هذا النظام يعطي الحق للناخب في اختيار أكثر من مرشح على خلاف نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة الذي يسمح باختيار مرشح واحد فقط<sup>3</sup> .

- يمكن الأحزاب السياسية من إدراج الكفاءات العلمية المتخصصة والتي عادة ما تكون غير معروفة في الأوساط الشعبية .سعي الأحزاب السياسية إلى ضمان تواجد هذه الكفاءات في قوائمها الانتخابية هدفه هو استغلالها في تسيير الهيئات المنتخبة بشكل فعّال وقيامها بدورها كما يجب أن يكون .

<sup>1</sup> -Georges BURDEAU ,Droit Constitutionnel et Institutions Politiques , 17<sup>ème</sup> édition ,L G D J. Paris ,1976 ,p479.

<sup>2</sup> - عبدو سعد وآخرون ، المرجع السابق ص209 .

<sup>3</sup> - عبد الغني بسيوني عبد الله ، أنظمة الانتخاب في مصر والعالم ، المرجع السابق ،ص 112 .

- ضمان التمثيل العرقي المتوازن ، ففي هذا النظام يسعى كل حزب إلى إدراج مرشحين منتمين إلى مختلف الأعراق والديانات الموجودة في الدائرة الانتخابية من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الأصوات .

- يخفف من حدة الصراعات السياسية ، والسبب كما سبق وأن اشرنا راجع إلى التلازم بين نظام التمثيل النسبي والشائبة الحزبية

- يحد من تدخل المال في العملية الانتخابية و يقلل من تدخل الإدارة للضغط على الناخبين للإدلاء

بأصواتهم على نحو معين . كما أن اتساع الدائرة الانتخابية تحرر النائب من الارتباطات الضيقة التي تقيد حريته في العمل التمثيلي وتحد من فاعليته. أما عيوبه تتلخص في ما يلي :

- يقلل من حرية الناخبين في الاختيار ، ويؤدي إلى زيادة طغيان الأحزاب السياسية، حيث يقضي هذا النظام ترك أمر اختيار المترشحين الذين سيدرجون في القائمة الانتخابية إلى قادة الأحزاب الذين ينفردون بالقرار في وضع القوائم الانتخابية ، مما يؤدي من الناحية العملية إلى إضعاف دور الناخبين وشل حريتهم ، حيث لا يجدون سوى اختيار إحدى هذه القوائم ، في الوقت الذي يكون للأحزاب السياسية الكلمة الأولى والأخيرة . كما يؤدي هذا النظام في كثير من الأحيان إلى خداع الناخبين حيث تلجأ الأحزاب السياسية إلى وضع أسماء لأشخاص بارزين من ذوي الوزن السياسي في المجتمع أو أسماء لأشخاص مرموقة في صدارة القائمة، ثم تملأ باقي القائمة بأسماء أشخاص غير معروفين أو غير مؤهلين<sup>1</sup> .

- يعمق عدم التناسب بين عدد الأصوات التي يحصل عليها حزب ما وعدد المقاعد التي يفوز بها فإذا كان نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية يؤدي إلى تضخيم تمثيل الأغلبية و التقليل من تمثيل الأقلية ، فإن نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة وبالأغلبية النسبية يعمق في تضخيم تمثيل الأغلبية بشكل يؤدي إلى تشويه الرأي العام<sup>2</sup> .

إن هذا النظام-نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة وبالأغلبية النسبية- عمق من عدم التطابق بين عدد الأصوات وعدد المقاعد المتحصل عليها . كما يؤدي إلى إهدار أصوات الأحزاب الخاسرة والتي قد تكون نسبة معتبرة ، ففي مثالنا فإن نسبة الأصوات التي أهدرت هي 49.1 %، لكن عند تطبيق نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية فإن نسبة الأصوات المهذورة تكون 46.36 % فقط .

<sup>1</sup> -عفيفي كامل عفيفي ، المرجع السابق ، ص505.

<sup>2</sup> -Georges BURDEAU , op . cit ,p481.

## ثانيا : الانتخاب بالقائمة المفتوحة :

نظام الانتخاب بالقائمة المفتوحة وبالأغلبية النسبية هو نظام يسمح للناخبين باختيار المرشحين من ضمن القوائم المختلفة المعروضة عليه ، بحيث يكون قائمة جديدة تضم أسماء المرشحين الذين يراهم مؤهلين لتمثيله في المجلس المنتخب<sup>1</sup> . ووفق هذا النظام يفوز المرشحون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها . وتصدر الإشارة إلى أن هذا النظام قد يأخذ صور مختلفة من الناحية الشكلية والمتعلقة بطريقة عرض الناخبين ، إلا أن المبدأ العام هو نفسه . يطبق هذا النظام في لبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية ، والكويت والفلبين . كما طبق في الأردن في انتخابات 1989<sup>2</sup> .

وتسمح هذه الطريقة للناخبين بحرية التعبير عن إرادتهم ، وتسمح باختيار أحسن لممثلي الأمة حيث أن الناخب لا يكون حبيس قائمة واحدة بل يترك له حرية إعداد قائمة خاصة به يُضمنها من يشاء من الأسماء الواردة في القوائم المتزاحمة ، وذلك حسب ميوله وتبعاً لمدى الثقة التي يوليها لكل من المرشحين في القوائم المتنافسة ، مما يمنح الناخب القدرة على التنوع في القائمة التي يمنحها ثقته بما يضمن تمثيل أحسن ، ورغم هذه المحاسن ، إلا أن هذا النظام كغيره من الأنظمة له عيوب أهمها : عدم التناسب بين حجم الكتلة الانتخابية للحزب الفائز وبين عدد المقاعد التي يحصل عليها ، و الصعوبة التي قد يجدها الناخب في الاختيار من بين القوائم المتعددة خاصة في الدول التي تتميز بنسبة أمية عالية .

## 02 : نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة :

إن هذا النظام ، هو نظام انتخاب يفوز بموجبه المرشح -أو القائمة - الذي يحصل على أكثر من 50 % من الأصوات المعبر عنها ، أي الأغلبية المطلقة. وإذا لم تتحقق هذه النتيجة في الدور الأول تجرى دورة ثانية تسمى اقتراع إخفاقي - Scrutin de ballottage - وعادة ما يتم بين المرشحين

-أو القوائم- الحاصلة على نسبة معينة من الأصوات المعبر عنها يتم تحديدها بموجب القانون . كما يمكن الاكتفاء بالأغلبية النسبية في هذه الدورة.

ويرجع الأصل التاريخي لهذا النظام إلى مجمع لاتران الكنسي - Le Concile de Latran - وامتد إلى فرنسا ليطبق في الانتخابات السياسية لاختيار نواب السلطة العامة<sup>3</sup> ، ليصبح النظام المفضل فيها ، إذ استمر الأخذ به بصفة مطردة ما عدا بعض الفترات الاستثنائية القصيرة

<sup>1</sup> - بوكرا إدريس ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2003 ، ص159.

<sup>2</sup> - عبدو سعد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 209.

<sup>3</sup> - مورييس دوفرجه ، المرجع السابق ، ص 94.

، من سنة 1919 إلى 1927 ، ومن 1946 إلى 1958 ، حيث تمت العودة إلى الانتخاب بالأغلبية المطلقة مع قيام الجمهورية الخامسة<sup>1</sup> .

وكما هو معلوم فإن نظام الأغلبية المطلقة له عدة تفرعات مرتبطة بطريقة عرض المترشحين قد يكون فردي أو بالقائمة ، لذلك سنحاول التطرق إلى كل نوع على حدا .

#### أ: نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة

في الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة ، يفوز بمقعد الدائرة من يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها ( أكثر من 50 % من الأصوات الصحيحة<sup>2</sup> ) في الدورة الأولى . وإذا لم يحدث ذلك في الدورة الأولى فتجرى دورة ثانية ، ويعتبر فيها فائزاً من يحصل على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها دون اشتراط الأغلبية المطلقة في هذه الحالة .

أما عن من يحق لهم المشاركة في الدورة الثانية ، فإن الدول غير متفقة على معيار واحد في هذا الشأن ، و الطريقة الأكثر شيوعاً والمستعملة في العديد من الدول منها الجزائر التي تعتمد هذا النظام في الانتخابات الرئاسية و طبقته في الانتخابات التشريعية لسنة 1991 ، هي إن تُجرى الدورة الثانية بين المترشحين الذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات في الدورة الأولى ، وفي هذه الحالة ينحصر التنافس بين مترشحين اثنين فقط ، مما يؤهل احدها للحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين في هذه الدورة .

أما الطريقة الثانية ، فبموجبها يفوز من يتحصل على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى ، وفي حالة عدم تحقق ذلك تُجرى دورة ثانية يشارك فيها المترشحون الحاصلون على نسبة معينة تحدد بموجب القانون ، ويفوز فيها الحاصل من بينهم على أعلى نسبة دون اشتراط الأغلبية المطلقة ، ففي الانتخابات التشريعية الفرنسية تقدر النسبة التي تؤهل المترشح للمشاركة في الدورة الثانية بـ 12.5 % من أصوات الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية<sup>3</sup> .

ويتميز نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة كغيره من الأنظمة الأخرى بالعديد من المزايا والعيوب يمكن إجمالها في ما يلي :

#### أولاً - المزايا :

1- من أهم المزايا التي يحققها هذا النظام ، سماحه للناخبين بأن يختاروا مرشحهم الأول في الدور الأول ، وان يغيروا آرائهم في الدورة الثانية ويمنحوا صوتهم لمرشح آخر .

<sup>1</sup> - Bernard Owen , op. cit , p311.

<sup>2</sup> - من الخطأ القول 51% أو 50%+1 والصحيح هو : أكثر من 50% .

<sup>3</sup> - علي يوسف الشكري ، النظم السياسية المقارنة ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 2003 ، ص163 .

2- يشجع الأحزاب والأطراف المتقاربة على التفاوض والتكتل في الدورة الثانية ، مما يؤدي إلى أغلبية مشكولة من إئتلاف عدة أحزاب تضمن تحقيق الاستقرار السياسي .  
إن هاتين الميزتين من أهم المزايا إلي يحققها هذا النظام بالإضافة إلى مزاياه الأخرى باعتباره انتخاب فردي ، أما عيوبه فتشمل عيوب الانتخاب الفردي التي سبق ذكرها إضافة إلى عيوبه كونه بالأغلبية المطلقة .

### ثانياً - العيوب :

- هذا النظام لا يعالج مسألة عدم التفاوت في التمثيل الناشئة عن الانتخاب بالأغلبية ، مما يجعل عدم التناسب بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها حزب ما وعدد المقاعد سمة من سمات نظام الأغلبية بنوعيه البسيطة والمطلقة .
- يفرض عبئاً كبيراً على الإدارة الانتخابية ، حيث يضع على عاتقها التحضير السريع لدورة ثانية بعد انتهاء الدورة الأولى . كما يزيد من تكلفة العملية الانتخابية بشكل كبير .
- يزيد من الأعباء المفروضة على الناخب ، حيث يجعله يذهب مرتين للاقتراع وهذا ما يجعل نسبة المشاركة في الدورة الثانية أقل من نسبة الدورة الأولى .
- من بين الانتقادات الموجهة إلى هذا النظام ، انه عادة ما يؤدي إلى إعاقة تمثيل الأحزاب الصغيرة نتيجة انسحابها من المنافسة الانتخابية .

### ب : نظام الانتخاب بالقائمة وبالأغلبية المطلقة :

في هذا النوع يشترط لفوز إحدى القوائم الحزبية بجميع مقاعد الدائرة الانتخابية أن تحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها أي أكثر من 50 % من الأصوات التي اشتركت في الانتخاب ، فعلى سبيل المثال إذا تنافست ثلاث قوائم انتخابية على مقاعد الدائرة الانتخابية وكانت النتائج بعد الفرز كما يلي :

6000 صوت للقائمة الأولى و3000 صوت للثانية في حين حصلت الثالثة على 1000

صوت ، ففي هذه الحالة تفوز القائمة الأولى لحصولها على الأغلبية المطلقة دون الحاجة لدورة ثانية . أما إذا لم تحقق إحدى القوائم الأغلبية المطلقة ، تُجرى دورة ثانية تشارك فيها القوائم التي تتوفر فيها شروط الإعادة والتي تُحدد بموجب قانون ، حيث أن أغلبية الدول تعتمد إحدى الطريقتين :

**الطريقة الأولى :** يُسمح فيها للقائمتين الحاصلتين على أكبر عدد من الأصوات بإجراء الدورة الثانية ، وفي هذه الحالة فإن حصول إحدهما على الأغلبية المطلقة أمراً حتمياً ، مما يجعلها تحوز جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية .

**الطريقة الثانية :** وفق هذه الطريقة تشارك في الدورة الثانية القوائم التي حصلت على نسبة معينة من الأصوات في الدورة الأولى ، وقد يسمح القانون للقوائم التي لم تحصل على هذه النسبة بتشكيل



قائمة واحد شريطة أن يكون مجموع نسبها أعلى من النسبة المطلوبة لدخول الدورة الثانية، وهذا ما يعرف بالمزج بين القوائم في الدورة الثانية ، بحيث في حالة فوز هذه القائمة يكون لكل حزب عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها في الدور الأول .

وقد طبقت فرنسا هذا النظام - نظام الانتخاب بالقائمة وبالأغلبية المطلقة- في الانتخابات التشريعية سنة 1885 ،والانتخابات المحلية منذ سنة1884 رغم بعض القيود التي وضعت اعتباراً من سنة 1947 إضافة إلى التعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد.وقد ترتب على هذا النظام خلق أغلبيات من عدة أحزاب تتحالف من أجل الفوز بالانتخابات<sup>1</sup>، مما يشجع التحالفات ويخلق نوعاً من الثنائية القطبية من خلال التعددية الحزبية<sup>2</sup>.

لذلك يبدو أن هذا النظام يؤدي إلى نتائج قريبة من نظام الانتخاب الفردي على دور واحد وإن كانت هذه النتائج تختلف من حيث مدى انسجام الأغلبية ومدى تضخيم انتصارها .

### المبحث الثالث : نظام التمثيل النسبي ومبدأ عدالة التمثيل :

إن نظام التمثيل النسبي هو واحد من أهم الأنظمة المستعملة في تحديد نتائج الانتخابات وأكثرها انتشاراً. ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور وانتشار الأحزاب السياسية ويرجع الفضل في اكتشافه وتطوره لعلماء الرياضيات الذين وضعوا الأسس والقواعد الأولى لعمليات الاختيار الجماعي ومن أهمهم جون شارل بوردا ( Jean-Charles Borda ) عالم الرياضيات والجغرافيا الذي انتقد في مؤلفه الذي نشر سنة 1781 نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية خاصة في حالة وجود أكثر من مترشح ، وجاء بطريقة جديدة تعتمد على ترتيب المترشحين حسب الأفضلية ، وفي سنة 1785 قدم الفيلسوف وعالم الرياضيات كوندورسي( Condorcet ) طريقة جديدة وبموجبها يفوز المترشح الذي عند مقارنته ببقية المترشحين يكون هو المترشح المفضل، بعد ذلك توالى الأبحاث وقدم العديد من الباحثين طرق جديدة في التمثيل النسبي منهم المحامي البريطاني توماس هار ( Thomas Hare ) ، الذي اخترع طريقة جديدة سنة 1857 تسمى بنظام الصوت الوحيد القابل للتحويل( vote unique transférable )<sup>3</sup> ، وبعد ذلك بعدة سنوات قام البروفسور البلجيكي فيكتور هوندت ( Victor D'Hondt ) سنة 1899 و بطلب من وزير العدل البلجيكي بإعداد مشروع قانون انتخابي على أساس التمثيل النسبي ، والذي أقره البرلمان بتاريخ 1899-10-30 ،وبذلك تكون بلجيكا أول دولة تعتمد هذا النظام بعدها السويد سنة 1908 ثم امتد إلى كل أوروبا ما عدا فرنسا و إنجلترا، إلا أن فرنسا اعتنقته في ظل الجمهورية الرابعة<sup>4</sup> . ثم

<sup>1</sup> - حسن البدرابي ، المرجع السابق ،ص607.

<sup>2</sup> -موريس دوفرجه ، المرجع السابق ،ص107.

<sup>3</sup> - Bernard Owen , op. cit , p 04.

<sup>4</sup> - موريس دوفرجه ، المرجع السابق ،ص94.

أعيد العمل به في الانتخابات التشريعية لسنة 1986 فقط ، وهو الآن يعرف انتشارا واسعا في أغلب الدول التي تبنت التعددية الحزبية منها الجزائر .

ونظام التمثيل النسبي هو نظام تُوزَع فيه المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية على القوائم المشاركة في الانتخاب تبعا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة ،فهو بهذه الكيفية يسمح بتمثيل الأحزاب الكبرى والصغرى في آن واحد.

ومثال ذلك : دائرة انتخابية معيَّنة تتنافس فيها ثلاث قوائم انتخابية على 10 مقاعد ، فحصلت الأولى على 6000 صوت والثانية على 3000 صوت والثالثة على 1000 صوت ، فإن المقاعد العشرة توزع بحسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة ، وبذلك تفوز القائمة الأولى ب06 مقاعد والثانية ب03 مقاعد والثالثة بمقعد واحد .

وإذا كان نظام الأغلبية يقوم على أساس الانتخاب الفردي ، وعلى أساس الانتخاب بالقائمة، فإن نظام التمثيل النسبي يفترض أن يكون الانتخاب بالقائمة، مما يقتضي أن تكون الدوائر الانتخابية في الدولة كبيرة نسبياً ،وهو بهذه الكيفية يتخذ صور مختلف متعلقة بطريقة عرض الناخبين ، إذ يمكن أن يتم على أساس القوائم المغلقة ،أين لا يتمتع الناخب بإمكانية التغيير والتعديل فيها ،وقد يتخذ صورة الانتخاب النسبي مع إمكانية المزج بين القوائم وفي هذه الحالة يكون للناخب حرية واسعة في اختيار ممثليه، بخلاف نظام القوائم المغلقة الذي يجعل الاختيار الحقيقي في يد الأحزاب السياسية ، أما الصورة الأخيرة وهي طريقة الانتخاب التفضيلي وبالتمثيل النسبي،و التي يقوم فيها الناخب المقيّد بالقوائم بترتيب المرشحين داخل القائمة الانتخابية الواحدة حسب تفضيله الشخصي مما يقلل من دور الأحزاب في ذلك .

وطريقة الانتخاب بالقائمة قد تُعتمد على مستوى الدوائر الانتخابية ،أو على مستوى الوطن باعتباره - الوطن- دائرة انتخابية واحدة .

### الفقرة الأولى : التمثيل النسبي على مستوى الدوائر

في هذا النظام تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية تكون متوسطة الحجم ، وفي أغلب الأحيان تكون وفق التقسيم الإقليمي للدولة ، ففي الجزائر مثلا الولاية دائرة انتخابية بالنسبة للانتخابات التشريعية والولائية في حين البلدية بالنسبة للانتخابات البلدية .وكما سبق وان اشرنا فإن توزيع المقاعد يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى يتم فيها توزيع المقاعد على القوائم الفائزة ،بينما في المرحلة الثانية تُوزع المقاعد على المرشحين الفائزين.

أولاً : توزيع المقاعد على القوائم الفائزة : كما سبق وان اشرنا سابقا ، فإن هذه الخطوة تتم إما باستعمال طريقة المعامل الانتخابي في التوزيع المبدئي للمقاعد وطريقة أكبر البواقي أو طريقة أكبر المتوسطات لتوزيع المقاعد المتبقية ، أما الطريقة الثانية هي طريقة المتوسطات والتي طبقت بأساليب مختلفة أهمها أسلوب أو طريقة هوندت نسبة إلى واضعها العالم البلجيكي فيكتور هوندت، وأسلوب

سانت ليغو (André Sante Lague) نسبة إلى مخترعها عالم الرياضيات الفرنسي أندريه سانت ليغو، أو طريقة سانت ليغو المعدلة.<sup>1</sup>

I. توزيع المقاعد حسب طرق المعامل الانتخابي : وتتم على مرحلتين المرحلة الأولى يتم فيها التوزيع المبدئي للمقاعد على القوائم الفائزة ، والمرحلة الثانية تُوزع فيها المقاعد المتبقية .

01- التوزيع المبدئي للمقاعد : تتم هذه العملية بالطرق التالية :

أ- طريقة المعامل الانتخابي (Le Quotient électoral) : ويسمى كذلك

معامل هار نسبة إلى البريطاني توماس هار. والمعامل الانتخابي هو حاصل قسمة الأصوات الصحيحة المعبر عنها في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة للدائرة ، وتفوز كل قائمة بعدد من المقاعد يعادل حاصل قسمة الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة على المعامل الانتخابي. وتجدر الإشارة إلى أن حساب عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة يتغير حسب طريقة عرض المترشحين ، ففي حالة القوائم المغلقة أو الانتخاب التفضيلي فإن عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها قائمة ما يساوي عدد الأوراق الصحيحة التي مُنحت لهذه القائمة. أما في حالة المزج بين القوائم تكون قاعدة الحساب متوسط الحساب وهو حاصل قسمة مجموع الأصوات التي يحصل عليها كل مترشح على عدد المترشحين في القائمة.<sup>2</sup>

ب- طريقة المعامل القومي أو الوطني (Le Quotient national) : وينتج

هذا القاسم من قسمة مجموع عدد الأصوات الصحيحة في جميع الدوائر الانتخابية في الدولة على عدد المقاعد المطلوب شغلها، ويكون لكل قائمة عدد من المقاعد يساوي عدد مرات الحاصل الوطني . غير ان هذه الطريقة تتميز بصعوبة تحديد المعامل الوطني والذي يتطلب الحصول على النتائج النهائية ، مما يتطلب مدة طويلة.<sup>3</sup>

ج- الرقم الموحد (Le nombre uniforme) : في هذه الحالة يتدخل المشرع ليحدد عن

طريق القانون ما هو عدد الأصوات الواجب الحصول عليها للفوز بمقعد في الدائرة الانتخابية ، ووفق هذه الطريقة تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد بقدر ما تتضمنه الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها من هذا الرقم.<sup>4</sup>

02- توزيع البقايا : عند استخدام طريقة المعامل الانتخابي وهي الأكثر شيوعاً خاصة في إذا كان

التمثيل النسبي يطبق على مستوى الدوائر الانتخابية ، فإن المشكلة التي تطرح في هذه الحالة هي

<sup>1</sup> - Bernard Owen , op. cit , p 06.

<sup>2</sup> - موريس دوفرجيه ، المرجع السابق ، ص 96.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، نفس الموضوع .

<sup>4</sup> - حسين البدرابي ، المرجع السابق ، ص 610.

كيفية توزيع البقايا ، هذه الإشكالية تم التغلب عليها باستخدام طريقتين رئيسيتين وهما : طريقة الباقي الأقوى وطريقة المتوسط ( المعدل ) الأقوى .

أ- **طريقة الباقي الأقوى**: حسب هذه الطريقة فإن توزيع المقاعد المتبقية يتم على القوائم الانتخابية التي لديها أكبر عدد من الأصوات المتبقية ، وهذا بطبيعة الحال بعد التوزيع المبدئي للمقاعد وفق طريقة المعامل الانتخابي . فإذا أخذنا على سبيل المثال دائرة انتخابية عدد الأصوات المعبر عنها فيها هو 80000 صوت ، وعدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة هو 05 مقاعد تتنافس عليها القوائم (أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) . الحزب (أ) حصل على 27000 صوت و(ب) على 23000 صوت و(ج) حصل على 15000 صوت، بينما حصل (د) على 7600 صوت و(هـ) على 7400 صوت<sup>1</sup>.

ففي هذا المثال فإن المعامل الانتخابي هو :  $\frac{80000}{5} = 16000$  صوت ، وبالتالي نتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يساوي حاصل قسمة الأصوات التي تحصلت عليها على المعامل الانتخابي .

\*الجدول (09-01) : يبين كيفية تطبيق طريقة الباقي الأقوى .

الحزب	المعامل الانتخابي	العدد المبدئي للمقاعد	الأصوات المتبقية	توزيع المقاعد المتبقية
أ	16000	$1 = 16000 / 27000$	11000 (2)	1
ب		$1 = 16000 / 23000$	7000	0
ج		$0 = 16000 / 15000$	15000 (1)	1
د		$0 = 16000 / 7600$	7600 (3)	1
هـ		$0 = 16000 / 7400$	7400	0

\* المصدر : موريس دو فرجيه ، المرجع السابق ، ص 96.

وبالتالي نتحصل القائمتان (أ) و(ب) على مقعد لكل منهما وتتبقى 03 مقاعد غير موزعة ، هذه المقاعد توزع على الأحزاب التي لها أكبر عدد من الأصوات المتبقية حسب الترتيب التنازلي، وهي في مثالنا هذا الحزب (ب) ب 15000 صوت متبقي ثم الحزب (أ) ب 11000 صوت متبقي وأخيراً الحزب (د) ب 7600 صوت ، لتصبح النتيجة النهائية كما يلي :

الحزب (أ) بمقعدين ، والأحزاب (ب) و(ج) و(د) بمقعد لكل منهم .

إن هذه الطريقة معابة ولا تحقق العدالة بين الأحزاب إذ تشجع الأحزاب الصغيرة على حساب الأحزاب الكبيرة ، فمثلا الحزب (ب) ب 23000 صوت تحصل على مقعد واحد مثله مثل الحزب (د) الذي تحصل على مقعد مقابل 7600 صوت وهذا رغم الفارق الكبير بينهما في عدد الأصوات . رغم الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة إلا أن المشرع الجزائري طبقها في الانتخابات التشريعية

<sup>1</sup> - موريس دو فرجيه ، المرجع السابق ، ص 96.

والمحلية منذ سنة 1997 وكأنه يسعى من خلال ذلك إلى تقوية مركز الأحزاب الصغيرة على حساب الأحزاب الكبيرة.

ب - طريقة المعدل (المتوسط) الأقوى : تؤدي هذه الطريقة إلى نتائج قريبة من نتائج طريقة أكبر البواقي وإن كانت أكثر دقة وأقرب إلى تحقيق التناسب بين عدد المقاعد التي تفوز بها قائمة معينة وعدد الأصوات الحاصلة عليها ، ووفق هذه الطريقة يتم توزيع المقاعد المتبقية على القوائم التي حصلت على المعدل الأقوى ، ونحصل على معدل كل قائمة بقسمة عدد الأصوات التي تحصلت عليها القائمة على عدد المقاعد المبدئية التي حصلت عليها مضافا إليها مقعد الافتراضي<sup>1</sup> وذلك وفق الصيغة التالية :

$$\text{معدل القائمة} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة لكل دائرة}}{\text{عدد المقاعد التي حصلت عليها} + \text{مقعد افتراضي}}$$

ويمنح المقعد للقائمة التي تحصل على أكبر المعدلات، ثم تُتَبَّع نفس الطريقة بالنسبة للمقاعد المتبقية .

و عند العودة للمثال السابق يكون توزيع المقاعد وفقا لهذه الطريقة كما يلي :

\* الجدول (10-01) : يبين تطبيق طريقة المعدل الأقوى .

الحزب	عدد الأصوات	العدد المبدئي للمقاعد	المقاعد المتبقية	المعدل	توزيع المقاعد المتبقية	النتيجة النهائية
أ	27000	01	00	$13500 = \frac{27000}{2}$	01	02
ب	23000	01		$11500 = \frac{23000}{2}$	01	02
ج	15000	00		$15000 = \frac{15000}{1}$	01	01
د	7600	00		$7600 = \frac{76000}{1}$	00	00
هـ	7400	00		$7400 = \frac{74000}{1}$	00	00

\*المصدر : موريس دو فرجيه ، المرجع السابق ، ص 97 .

فحسب هذا الجدول فإن الحزب الذي له أقوى معدل هو الحزب (ج) ويليه (أ) ثم الحزب (ب) ، هذه الأحزاب الثلاثة توزع عليه المقاعد الثلاثة المتبقية .

ويتضح جليا أن المقاعد الثلاثة المتبقية كانت من نصيب الأحزاب الكبيرة، بينما عند تطبيق طريقة الباقي الأقوى عاد أحد المقاعد إلى حزب صغير وهو الحزب (د) وحرم الحزب الكبير نسبيا (الحزب ب) من مقعد إضافي .

من خلال الأمثلة السابقة يمكننا القول أن طريقة أكبر البواقي تفيد الأحزاب الصغيرة ، وطريقة المعدل الأقوى تفيد الأحزاب الكبرى ، وهو ما أكدته التجربة الطويلة والإحصائيات

<sup>1</sup> - حسن البدروي ، المرجع السابق ، ص 613.

المختلفة .

والواقع إنه سواء طبقت طريقة أكبر البواقى ، أو طريقة المعدل الأقوى فهما يؤديان إلى تمثيل نسبي تقريبي ولا يصلان إلى تمثيل دقيق يتناسب فيه عدد المقاعد مع عدد الأصوات المحصل عليها ، إلا أن الفقه الدستوري يميل إلى اعتبار طريقة المعدل الأقوى هي الأفضل<sup>1</sup>.

ج- طرق أخرى : في هذه الطرق فإن عملية توزيع المقاعد على القوائم الفائزة لا تختلف من حيث المبدأ عن الطرق المعروضة سابقاً والتي تعتمد على المعامل الانتخابي لهار في التوزيع المبدئي للمقاعد ، وطريقة الباقي الأقوى أو المتوسط الأقوى في توزيع المقاعد المتبقية . لكن الاختلاف يكمن في المعامل الانتخابي بحد ذاته ، حيث تم تعديله العديد من المرات ، فمثلاً نجد معامل إدوارد بيشوف (Eduard Hagenbach-Bichoff) ، ويحسب هذا المعامل بقسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية مضافاً إليها واحد ، كما نجد معامل امبريالي (Impériali) والذي يحسب بقسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد مضافاً إليها اثنان<sup>2</sup> .

وعند استخدام هذه الطرق يتم توزيع المقاعد المبدئية على القوائم الفائزة ، ثم بعد ذلك توزيع المقاعد المتبقية وفق إحدى الطرق المبينة سابقاً . كما يمكننا استخدام طرق تعتمد فقط على المعاملات المعدلة وتؤدي إلى توزيع كلي للمقاعد دون استعمال طريقة أكبر البواقى أو أكبر المتوسطات ، وهذا كما هو معمول به في سويسرا والتي نبينها في المثال التالي :

فلو أخذنا النتائج السابقة أين كان عدد الأصوات المعبر عنها هو 80000 صوت ، وعدد المقاعد هو 05 . ففي هذه الحالة فإن المعامل الانتخابي المعدل هو  $(\frac{80000}{5+1}=13333)$  ، وبالتالي يحصل كل حزب على عدد من المقاعد كما يبينه الجدول .

\* الجدول (01-11) : يبين كيفية تطبيق معامل إدوارد بيشوف .

الحزب	المعامل الانتخابي	حساب المتوسط	عدد المقاعد
أ	13333	13333/27000	2
ب		13333/ 23000	1
ج		13333/15000	0
د		13333/7600	0
هـ		13333/7400	0

\*المصدر : موريس دو فرجيه ، المرجع السابق ، ص 96 ( بتصرف )

إن آلية الحاصل الانتخابي المعدل لم تستطيع أن تؤمن توزيع جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ، حيث بقي مقعدان غير موزعان ، ففي هذه الحالة نلجأ إلى تعديل الحاصل الانتخابي مرة

<sup>1</sup> -حسن البراوي ، المرجع السابق ، ص 614.

<sup>2</sup> -Brian O'Neal ,les systèmes électoraux , http://www.int-idea.se.

أخرى وفي هذه المرة نقسم عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد مضافاً إليها اثنان<sup>1</sup> ، ليصبح المعامل الجديد هو :  $\frac{80000}{5+2} = 11428.5$  ومنه يحصل كل حزب على عدد من المقاعد يساوي عدد مرات الحاصل الانتخابي في الأصوات الصحيحة التي حصل عليها ، ونتيجة ذلك تكون كما في الجدول :

\* الجدول (12-01) : يبين كيفية تطبيق معامل امريالي .

عدد المقاعد	حساب المتوسط	المعامل الانتخابي	الحزب
2	11428.5/27000	11428.5	أ
2	11428.5/ 23000		ب
1	11428.5/15000		ج
0	11428.5/7600		د
0	11428.5/7400		هـ

\*المصدر : موريس دو فرجيه ، المرجع السابق ، ص 96 ( بتصرف )

إن النتائج النهائية حسب هذه الطريقة مشابهة لطريقة المعامل الانتخابي لهار مع توزيع المقاعد المتبقية وفق طريقة أكبر المتوسطات ، وهذا ما يجعلنا نحكم عليها بأنها قريبة إلى تحقيق العدالة ، لأنها تقلل من عدم التناسب بين عدد المقاعد وعدد الأصوات. لكن لهذه الطريقة عيب واضح ، يتمثل في كونها توشك أن تؤدي إلى جعل عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية أعلى من العدد المقرر قانوناً .

II. توزيع المقاعد حسب طرق المتوسطات : بيّننا سابقاً أن هذه الطريقة يمكن تطبيقها بأساليب مختلفة أهمها طريقة هوندت و سانت ليغو ( André Sante Lague ) و سانت ليغو المعدلة ، لذ سنتطرق الى كل طريقة على حدى من أجل إبراز خصائصها ومميزاتها .

أ- طريقة هوندت ( **Hondt** ) : هذه الطريقة تؤدي إلى توزيع المقاعد على القوائم المشاركة بعملية واحدة ، إذ يتم حساب متوسط كل قائمة بقسمة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها على قواسم هوندت (1، 2، 3..... الخ) حتى انتهاء عدد القوائم . ثم ترتب المتوسطات تنازلياً تبعاً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ، وتمنح المقاعد للقوائم التي لها أكبر المتوسطات<sup>2</sup> . ففي المثال السابق تكون النتائج كما يلي :

<sup>1</sup> - عبود سعد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 252 .

<sup>2</sup> - موريس دوفرجه ، المرجع السابق ، ص 98 .

\*الجدول (01-13) : يبين كيفية تطبيق طريقة هوندت .

الحزب	عدد الأصوات	القاسم 1	القاسم 2	القاسم 3	القاسم 4	القاسم 5	عدد المقاعد
أ	27000	(1) 27000	(4) 13500	9000	6750	5400	2
ب	23000	(2) 23000	(5) 11500	7666	5750	4600	2
ج	15000	(3) 15000	7500	5000	3750	3000	1
د	7600	7600	3800	2533	1900	1520	0
هـ	7400	7400	3700	2466	1850	1480	0

\* المصدر : المصدر : موريس دو فرجييه ، المرجع السابق ، ص 96 ( بتصرف )

وحسب ما هو مبين في الجدول ، يمنح المقعد الأول للحزب (أ) بمعدل 27000 صوت والمقعد الثاني للحزب (ب) بمعدل 23000 ، والمقعد الثالث فيعود للحزب (ج) بمعدل 15000 صوت ، وبينما المقعد الرابع للحزب (أ) بمعدل 13500 وأخيراً المقعد الخامس للحزب (ب) بمعدل 11500 صوت .

إن المتأمل في هذه الطريقة يكتشف أن توزيع المقاعد يتم على مرحلة واحدة . كما أنها تساعد الأحزاب الكبيرة التي تحصل على عدد كبير من الأصوات ، إلا أنها تقلل من حدة عدم التماثل بين عدد المقاعد وعدد الأصوات مع بقاء الكفة لصالح الأحزاب الكبيرة وهذا ما تسعى طريقة سانت ليغو و سانت ليغو المعدلة إلى تقليصه للحد الأدنى .

ب - طريقة سانت ليغو (Sante Lague) : هذه الطريقة ابتكرت سنة 1910 ، وهي

تقلل من

العيوب الناتجة عن عدم التماثل بين عدد الأصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها ، هذا العيب الذي تستفيد منه الأحزاب الكبيرة على حساب الصغيرة منها . وقد طبقت هذه الطريقة في صورتها الأولى في النرويج والسويد سنة 1951 ، ووفقها فإن القواسم مختلفة عن المستعملة في طريقة هوندت ، إذ تستعمل الأعداد (1، 3، 5، 7، ...) بدلا من (1، 2، 3، 4، ..) المطبقة في طريقة هوندت<sup>1</sup> .

وعند تطبيق هذه الطريقة على النتائج السابقة فإن توزيع المقاعد يكون كما في الجدول التالي

:

<sup>1</sup> - عبدو سعد ، وآخرون ، المرجع السابق ، ص 249



\* الجدول : (01-14) : يبين كيفية تطبيق طريقة سانت ليغو .

الحزب	عدد الأصوات	القاسم 1	القاسم 3	القاسم 5	القاسم 7	القاسم 9	عدد المقاعد
أ	27000	(1) 27000	(4) 9000	5400	3857	3000	2
ب	23000	(2) 23000	(5) 7666	4600	3285	2555	2
ج	15000	(3) 15000	5000	3000	2142	1666	1
د	7600	7600	2533	1520	1085	844	0
هـ	7400	7400	2466	1480	1057	822	0

\* المصدر : المصدر : موريس دو فرجيه ، المرجع السابق ، ص 96 ( بتصرف )

حيث يتحصل الحزب (أ) على مقعدين والحزب (ب) على مقعدين كذلك ، بينما الحزب (ج) على مقعد واحد ، في حين لا يتحصل الحزبان (د) و(هـ) على أي مقعد رغم حصولهما على 15000 صوت بمعدل 18.75% من الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية .

ج- طريقة سانت ليغو المعدلة : وهي الصورة المعدلة لطريقة سانت ليغو والمطبقة حالياً بهدف جعل عملية توزيع المقاعد أقرب إلى العدالة . وفي هذه الطريقة تم تعديل القواسم لتصبح (1.4 ، 3 ، 5 ، ..... ) ، تطبق حالياً في زيلندا الجديدة ، النرويج والسويد ، والبوسنة<sup>1</sup> . وعندها توزع المقاعد يتم كما يلي :

\* الجدول (01-15) : يبين كيفية تطبيق طريقة سانت ليغو المعدلة

الحزب	عدد الأصوات	القاسم 1.4	القاسم 3	القاسم 5	القاسم 7	القاسم 9	عدد المقاعد
أ	27000	(1) 19285	(4) 9000	5400	3857	3000	2
ب	23000	(2) 16428	(5) 7666	4600	3285	2555	2
ج	15000	(3) 10714	5000	3000	2142	1666	1
د	7600	5428	2533	1520	1085	844	0
هـ	7400	5285	2466	1480	1057	822	0

\* المصدر : المصدر : موريس دو فرجيه ، المرجع السابق ، ص 96 ( بتصرف )

وبناء على ذلك يحصل الحزب (أ) على مقعدين و الحزب (ب) على مقعدين ، بينما يحصل الحزب (ج) على مقعد واحد .

<sup>1</sup> - <http://fr.wikipedia.org/wiki/Vote>